الجبري: صناعة الإعلان في الكويت تمتاز بالتنوع والمهنية

6

الوفد التقى الغانم ولجنتي حقوق الانسان والخارجية البرلمانيتين

الكندري: وفد البرلمان الأوربي يدعم مساعي الكويت لحل النزاعات بالمنطقة

الغانم مستقبلا الوفد الاوروبي

جانب من اجتماع اللجنة الخارجية

ربيع سكر

نقل رئيس لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية النائب د. عبدالكريم الكندري عن رئيسة وفد البرلمان الأوربي ثقتهم في مساعي الكويت في حل النزاعات في المنطقة كونها الطرف المقبول من الجميع .

وقال الكندري في تصريح يوم أمس «اننا استقبلنا في مجلس الأمة وفداً أوربياً ذا قيمة كبيرة على مستوى العلاقات الخارجية وكان هناك جدول حافل للزيارات وعلى رأسها مقابلة صاحب السمو أمير البلاد ووزيري الخارجية والداخلية ورئيس مجلس الأمة ولجنتي حقوق إلانسان والخارجية البرلمانيتين .

واوضح الكندري ان الكل يعلم قوة الإتحاد الأوربي وقوة التقارير التي يصدرها ومدى تأثيرها على السياسة الدولية ،مبينا ان اللقاءات تناولت بشكل صريح وواقعي وضع المنطقة خاصة وأنه الوفد هو المعني بالمنطقة العربية .

واشار الكندري الى ان اللقاءات بحثت الصراعات الدائرة بالمنطقة والخلافات القائمة على المستويين الخليجي والعربي ودور الكويت الإنساني ،لافتا الى دور الكويت في حل الخلافات الخليجية ونجاح الدبلوماسية الكويتية في الملف اليمني وكان ذلك ضمن محاور نقاش.

وقال الكندري : إن وفد ممثلي البرلمان الأوربي الزائر للبلاد ذكر أنهم يعولون على الكويت ويمنحوها الثقة في قيادة ملفات المصالحة في المنطقة ،مشيراً الى ان رئيسة الوفد ذكرت بوضوح ان البرلمان الأوربي ليس موجوداً بالمنطقة لكنهم يثقون في مساعي الكويت في حل هذه النزاعات كونها الطرف المقبول من الجميع العامل على إصلاح الخلافات .

« الاولويات البرلمانية » ستطالب بتخصيص جلسات فقط لمناقشة القوانين

الفضل : جدول اعمال الجلسة المقبلة يتضمن « تبادل المعلومات الائتمانية » و « التقاعد المبكر»

رياض عواد

اكد رئيس لجنة الاولويات البرلمانية النائب أحمد الفضل أن اللجنة بحثت القوانين المتوقع بحثها على المدى البعيد بحضور الوزيرين انس الصالح وعادل الخرافي معربا عن شكره لوزير الدولة لشؤون مجلس الامة عادل الخرافي بسبب التطور الكبير في موضوع تحديث المعلومات المقدمة لنا .

وتابع : وما يجب معرفته اننا نتعامل مع نوعين من القوانين بعضها من الحكومة والبعض الاخر من نواب المجلس وكل لهما آلية في التعامل فالقوانين التي من المجلس نستطيع متابعتها في اللجان ومراحل إنجازها اما قوانين الحكومة فيكون لدينا عنوان فقط للقانون وقبل ان يصل للمجلس يكون في الفتوى والتشريع ثم يعود الى اللجنة القانونية في مجلس الوزراء ولذلك اثناء هذه المراحل التي يمر بها القانون يجب ان نكون على اطلاع حتى نعد جدول اعمالنا لإنجاز هذه المشاريع.

واشار الفضل في تصريح للصحافيين الى انهم يحتاجون الى ايجاد توازن بين ما يردنا من الحكومة وما يصلنا من اللجان البرلمانية واتخذنا قرارا في السابق بتقديم القوانين المتوافق عليها بين السلطتين والخلافات على بعض القوانين تجدها بسيطة فهناك مثلا قانون ذوي الاحتياجات الخاصة فيه مواد في دور الانعقاد الماضي لم يكتب لها النجاح حيث طلبنا من كل نائب أولوياته والان نعيد طلب اولويات النواب حتى يكون لدينا تصور حول توجه النواب التشريعي لنبني عليها جدول اعمالنا وأولوياتنا بعد وضع أوزان لهذه المقترحات النيابية حتى نجد لها في جدول الجلسات الثمان والعشرين التوازن موضحا انهم اتخذوا خطوة مهمة في دور الانعقاد الحالي وهي تخصيص جلسات فقط لمناقشة القوانين حتى لو كان موعدها في الأسابيع الخالية من الجلسات المقررة موضحا ان هناك عدد كبير من النواب موافقين على هذا الاقتراح ويفترض ان يعرض على المجلس ويأخذ الموافقة وما نريد ان ننجزه هو خارطة طريق ل 28 جلسة قادمة .

جانب من اجتماع لجنة الاولويات

وذكر الفضل ان جدول اعمال الجلسة المقبلة يتضمن قانونين هما قانون تبادل المعلومات الائتمانية وقانون التقاعد المبكر الذي جاء بمكاسب كثيرة للمتقاعدين وتمت عليهما تعديلات وبالتالي سيكونان جاهزين الجلسة القادمة أضف لذلك هناك قانون بتعديل بعض احكام قانون الرعاية السكنية وكذلك مشروع بقانون بشأن إسهام القطاع الخاص بتعمير الاراضي الفضاء وكذلك لدينا مشروع قانون الصحة النفسية .

وقال الفضل لا اعتقد اننا سوف ننتهي من هذه القوانين في الجلسة القادمة نظرا للشحن الذي نراه الان ونحن نتجه نحو جلسة حامية وستكون هناك طلبات ورسائل واردة وفتح باب للنقاش .

وحول التعديل الحكومي المرتقب ومدى ارتباطه بخطة الحكومة رفض الفضل اي تغيير بالخطة التشريعية للحكومة موضحا انه لاعلاقة بخطة الحكومة باي تعديل وزاري فالخطة لا ترتبط بالوزير انما بوزارته وسواء كان موجود ام لا فالخطة تسير وفق ماتم فلدينا تسعة قوانين من اهم القوانين في الشأن الاقتصادي ولن اقبل باي وزير يأتي لتغيير هذه المشاريع بعد كل هذا الجهد الذي عملنا عليه .

ثلاث مناطق تعليمية ليس لديها عقود صيانة « حولي - مبارك الكبير- الأحمدي»

«الميزانيات» : مصروفات « التربية» مليار و 800 مليون دينار و 94٪ منها مرتبات

ناقشت لجنة الميزانيات الحساب الختامي لوزارة التربية للسنة المالية 2017/2018 وملاحظات الجهات الرقابية بحضور وزير التربية وزير التعليم العالي د. حامد العازمي.

وأوضح رئيس اللجنة النائب عدنان عبد الصمد في بيان صحافي أن اللجنة شددت على ضرورة تلافي ملاحظات الجهات الرقابية عن طريق قنوات تواصل مباشره اكثر فاعلية مع الجهات الرقابية بدلاً من تبادل الكتب الرسمية.

وأضاف أنه من خلال المناقشة تبين للجنة ما يلي:

أولا: اختلالات الباب الأول (تعويضات العاملين)

بلغت الاعتمادات المالية بعد التعديل لوزارة التربية نحو 1.96 مليار دينار في ميزانية السنة المالية المنتهية 2017/2018، وصُرفَ منها ما يقارب 1.86 مليار دينار كان نَصيب الباب الأول منها « المرتبات « 1.75 مليار دينار بنسبة 94% من إجمالي المصروفات الفعلية للوزارة.

كما تبين للجنه أن عدد المناقلات المالية بين بنود الميزانية تأثر به 41 بنداً من أصل 88 بند ، حيث كان الباب الأول الأكثر في نسبة المناقلات بين بنوده مما يعكس الخلل في التقدير السليم اثناء اعداد الميزانية ما يفقد الميزانية دورها التخطيطي والرقابي.

كما اتفقت الجهات الرقابية على أن هناك توسعا في تشكيل فرق العمل واللجان والتي تدخل اعمالها ضمن اختصاصات وحدات إدارية قائمة ما يمثل احد أوجه الهدر في ميزانية الوزارة.

الثانا: تفعيل إدارة التدقيق الداخلي

تبين أن وحدة التدقيق الداخلي لم تفعل ولم يتم التوظيف فيها منذ انشائها ، حيث برر الوزير أن هناك خللا في الهيكل الإداري للوزارة لوجود وحدة التدقيق الداخلي بمستوى رقابة وقرار مجلس الوزراء نص على أن تكون بمستوى إدارة ما تطلب موافقة مجلس الخدمة المدنية لتعديل الهيكل ، وجار تسكين الوظائف الإشرافية وتعيين موظفين متخصصين في مجال التدقيق لتفعيل الإدارة بشكل الأمثل.

ثالثا : عقود الصيانة

فيما يخص عقود الصيانة تبين أن هناك ثلاث مناطق تعليمية ليس لديها عقود صيانة (حولي – مبارك الكبير– الأحمدي) لمدة ثلاث سنوات بسبب الخلاف بين ديوان المحاسبة ووزارة التربية.

حيث إن وزارة التربية استبعدت أقل الأسعار من دون ذكر الأسباب كما نص عليه قانون الجهاز المركزي للمناقصات وكذلك عدم وجود معايير واضحة في اختيار نسبة الخصم الواردة في تلك العقود ، ما أدى إلى توجه الوزارة لرفع الموضوع إلى لجنة حسم الخلاف في مجلس الوزراء والتي ايدت الديوان في توجيه الوزارة بإعادة الطرح مرة أخرى.

وشددت اللجنة على الإسراع في تنفيذ تلك العقود لما لها من أهمية في صيانة المدارس والمباني التابعة للوزارة، كما أكدت ضرورة معالجة الوزارة أوجه القصور في إجراءات الطرح والترسية لديها تجنبا لتعطيل وتأخير انجاز اعمالها.

وفي السياق ذاته اكتشف ديوان المحاسبة أوامر عمل (صورية) تخص بعض أعمال الصيانة التي تتم بالأمر المباشر ما أدى إلى إحالة بعضها للنيابة والبعض الآخر جار التحقيق فيها داخل الوزارة تمهيدا لتحويلها إلى النيابة.

رابعا : عقود استئجار الحافلات

تبين قيام الوزارة بالتعاقد لاستئجار عدد 310 حافلات لمنطقة الفروانية التعليمية بمبلغ 8.86 ملايين دينار ، في حين أن الحاجة الفعلية كانت لعدد 155 حافلة ، كذلك تأخر الوزارة في طرح مناقصات استئجار باصات لنقل الطلبة ما أدى إلى تمديد عقود المناقصات القديمة بمبلغ وصل إلى 1.65 مليون دينار.

وأفادت الوزارة بأنه تمت إحالة جميع المسؤولين عن توقيع العقد بعدد حافلات يفوق حاجة الوزارة الى النيابة كما تم تخفيض العدد في العقد الحالي إلى الاحتياج الفعلي البالغ 155 حافلة.

خامسا : تسوية حساب العهد

تبين للجنة قيام وزارة التربية بتسوية مبلغ 94 مليون دينار من رصيد حساب العهد البالغ 117 مليونا، حيث تبقى مبلغ 23 مليونا جار تسويته بالتعاون مع وزارة المالية خلال السنه المالية الحالية.

سادسا : إلغاء بعض الدرجات الوظيفية التي تخص الكويتيين

استفسرت اللجنة عن قيام الوزارة بإلغاء بعض الوظائف الخاصة بالكويتيين ، حيث أفادت الوزارة بأن اغلب المرشحين من ديوان الخدمة المدنية يرغبون في العمل في وظيفة معلم وعند ترشيح الديوان له يكون للعمل كإداري في الوزارة ما يتسبب في رفض المترشح والذهاب لديوان الخدمة المدنية للترشح لجهة عمل أخرى.

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات

الشاهين يسأل وزير التربية عن الموجهين والعاملين بأقسام الخدمة النفسية والاجتماعية والمكتبات والتقنيات

تقدم النائب أسامة الشاهين بحزمة من الأسئلة البرلمانية الى وزير التربية ووزير التعليم العالي بشأن الموجهين والموجهين الأوائل والعاملين لأقسام الخدمة النفسية والاجتماعية والمكتبات والتقنيات التربوية

وقال في سؤاله الاول : يتابع توجيه التقنيات العمل المناط بالعاملين في المدارس وتقديم النصائح والتوجيه، وبما أن التقنيات التربوية جزء مهم في العملية التعليمية، فيتوجب توفير عدد كاف من الموجهين لمتابعة هذا العمل، بالإضافة إلى وجود موجه عام يرسم خطة ألتوجيه حتى يتم تنفيذها، بجانب دور هذه الوظائف في تحفيز التقنيين على الترقي والعطاء.

وعليه يرجى التكرم بإفادتي بالتالي:

(نص السؤال بشأن الوظائف الشاغرة بتوجيه التقنيات)

1) عدد موجهي «التقنيات التربوية» والموجهين الأوائل في وزارة التربية.

2) أسباب عدم تسكين وظيفة موجه عام لتوجيه التقنيات التربوية.

3) أسباب عدم تسكين وظيفة موجه أول لتوجيه التقنيات التربوية.

وقال الشاهين في سؤاله الثاني : يتابع توجيه الخدمة النفسية والاجتماعية العمل المناط في مكاتب الخدمة النفسية والاجتماعية الموجودة في المدارس وتقديم النصائح والتوجيه، وبما أن الخدمة النفسية والاجتماعية جزء مهم في العملية التعليمية، فيتوجب توفير عدد كاف من الموجهين لمتابعة هذا العمل، بالإضافة إلى وجود موجه عام يرسم خطة التَّوجيه حتى يتم تنفيذها، بجانب دور هذه الوظائف في تحفيز الاخصائيين على الترقي والعطاء.

وعليه يرجى التكرم بإفادتي بالتالي:

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: 1) عدد موجهي «الخدمة النفسية والاجتماعية» والموجهين الأوائل في وزارة التربية.

2) أسباب عدم تسكين وظيفة موجه عام لتوجيه الخدمة النفسية والاجتماعية. 3) أسباب عدم تسكين وظيفة موجه أول لتوجيه الخدمة النفسية والاجتماعية. وقال الشاهين في سؤاله الثالث : يتابع توجيه المكتبات العمل المناط في المكتبات المدرسية وتقديم النصائح والتوجيه لأمناء المكتبات والتدقيق على الكتب الموجودة وغيرها من أعمال، وبما أن المكتبة المدرسية جزء مهم في العملية التعليمية، فيتوجب توفير عدد كاف من الموجهين لمتابعة هذا العمل، بالإضافة إلى وجود موجه عام يرسم خطة ألتوجيه حتى يتم تنفيذها، بجانب دور هذه الوظائف في تحفيز أمناء المكتبات على الترقي والعطاء.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: 1) عدد موجهي «المكتبات» والموجهين الأوائل في وزارة التربية. 2) أسباب عدم تسكين وظيفة موجه عام لتوجيه المكتبات. 3) أسباب عدم تسكين وظيفة موجه أول لتوجيه المكتبات.

لم تقتصر فقط على العقارات الدولية

الحجرف : نسبة كبيرة من عمليات النصب العقاري تمت داخل الكويت

أكد رئيس لجنة العرائض والشكاوى مبارك الحجرف أن موضوع النصب العقاري الذي تم داخل الكويت خطير جدا خاصة وأن نسبة كبيرة من عمليات النصب تمت من خلال معارض عقارية أقيمت داخل الكويت تحت رعاية وزارة التجارة. وأوضح الحجرف في تصريح صحافي ، أن اغلب الأسر الكويتية تأثرت بموضوع النصب العقاري، معتبرا إن ما يحز بالخاطر إن عمليات النصب العقاري لم تقتصر على العقارات الدولية، بل أن جل عمليات النصب العقاري حصلت داخل الكويت وهذا الأمر لن نقبل به بتاتا لان مدخرات المواطنين ذهبت هباءا منثورا. واضاف : وزارة التجاره لم تقم بأي اجراء فعلي بهذا الشأن رغم أن هذا الاجتماع الثاني في اللجنة بخصوص موضوع النصب العقاري، لافتا الى إن هناك خلل في بعض القوانين الى جانب ضعف في الرقابه من قبل الوزارة ، لافتا الى ان اللجنة اجتمعت مع وزارات التجاره والخارجيه والكهرباء وبلدية الكويت ولكن اللوم الأكبر كان على وزارة التجاره لانها هي الجهة المسؤوله عن تنظيم المعارض.

وزاد : للاسف ان عدد المعارض العقارية التي كانت تحصل فيها عمليات النصب العقارية كانت تصل الى 20 معرض سنويا، وللاسف ان الحبل ترك على الغارب ، مشددا إن لدى اللجنة تصورات لحل هذه القضيه أو اجبار الحكومة لمعالجتها خاصة وإن هذه القضية تمثل ملف شائك وخطير وبإمكانها الإطاحة بكل وزير. ولفت الحجرف الى انه تم بيع الطوابق والشقق في مدينة صباح الاحمد البحرية وهذا لا يجوز إطلاقا وفقا للقانون المدني، لان ملكية الطوابق والشقق لا تكون الا في العقار الاستثماري ولا تكون في السكني فكيف تم السماح بهذا الامر للشركات، مبينا إن بعض العقارات التي بيعت مرهونة أو عليها ضريبة للدولة فأين إجراءات الدولة. واشار الى أن بعض الشركات تفرخ شركات تحت مرأى ومسمع وزارة التجارة وهي «عمك اصمخ» ، لافتا الى انه سيتم الإفصاح عن الإجراءات التي ستقوم بها اللجنة، ولن نترك المواطنين نهبا للتجار بدون حماية ولن نترك المسؤول عن هذا الملف الحساس بدون محاسبه ، مضيفا : سبق أن قلت أن هذا الملف سيكون أحد محاور استجوابنا في الأيام المقبلة.

عسكر يقترح قانون منح الجنسية الكويتية لأبناء الكويتيات

تقدم النائب عسكر العنزي باقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية قال فيه : بعد الاطلاع على الدستور وعلى المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية والقوانين المعدلة له. (المادة الأولى): تضاف إلى المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 المشار إليه مادة جديدة برقم (2مكرراً) نصها الآتي :

« يكون كويتياً كل من ولد من أم كويتية وجد لأم كويتي وأب غير كويتي عند بلوغه سن الرشد بشرط أن يتنازل عن جنسيته الأجنبية خلال ثلاثة أشهر من تاريخ بلوغه هذه السن، وأن يقدم إلى وزارة الداخلية خلال هذه المدة ما يثبت ذلك وإلا سقطت عنه الجنسية الكويتية من تاريخ بلوغه سن الرشد، ويعامل في الفترة السابقة على بلوغه سن الرشد معاملة الكويتي. أما أولادها المولودون قبل العمل بهذه المادة، فمن كان منهم قاصراً لم يبلغ سن الرشد عند العمل بهذه المادة فتسري في شأنه أحكام الفقرة السابقة، أما من كان منهم بالغاً سن الرشد فيكون كويتياً من تاريخ العمل بهذه المادة بشرط أن يتنازل عن جنسيته الأجنبية خلال ثلاثة أشهر من هذا التاريخ وإلا سقطت عنه الجنسية الكويتية من تاريخ العمل بهذه المادة ». (المادة الثانية): يلغى البند ثانياً من المادة (5) من المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 المشار إليه. (المادة الثالثة): على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون.

المذكرة الإيضاحية:: كشف التطبيق العملي للمرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتي الذي صدر في 14/12/1959 عن ملامح ثابتة أحدها أنه تشريع انتقائي لا يتقيد سلفاً بمبدأ معين بل يختار الحل الذي يراه مناسباً لكل حالة على حدة، حيث لم يتبنى هذا التشريع نظرية منح الجنسية بناء على حق الدم المطلق من جهة الأم إلا في حالات ضيقة.

ونال بذلك من مبدأ المساواة الذي قرره الدستور كدعامة من دعامات المجتمع في المادة (7) التي تنص على أن : « العدل والحرية والمساواة دعامات المجتمع والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين »، والمادة (29) التي تقضي بأن : « الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين ».